الدليل الاسترشادي حول

أبرز الاتجاهات التنظيمية الحديثة في مجال الاستدامة ذات الأهمية للأسواق المالية العربية

اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

دولة الإمارات العربية المتحدة

2024

المحتويات

- مقدمة 2
- الفصل الأول: المفاهيم والمصطلحات 3
- الفصل الثاني: المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية (IFRS (S1 – S2 الصادرة عن مجلس معايير الاستدامة الدولية ISSB 5
- الفصل الثالث: آلية تعديل الحدود الكربونية CBAM الصادرة عن الاتحاد الأوروبي 12
- الفصل الرابع: قواعد وتوصيات عامة حول تجنب ممارسات الغسل الأخضر – Green Washing 15
- الفصل الخامس: قواعد وتوصيات بشأن أسواق الكربون الطوعية 16
- الفصل السادس: قواعد وتوصيات حول معايير عمل الطرف الثالث المستقل – Third Party Verification 18
- الفصل السابع: قواعد وتوصيات حول الأطر التشريعية والقانونية لتنظيم قواعد ممارسات الاستدامة داخل الأسواق المالية العربية 19
- الفصل الثامن: أوجه التعاون المحلي – التعاون الدولي 21
- الملاحق 22

مقدمة

تسعى هيئات الرقابة على أسواق راس المال اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز مفهوم الاستدامة في الأنشطة المالية، وذلك للعمليات المرتبطة بالأسواق المالية، حيث تستحدث معظم دول العالم إجراءات جديدة ومستحدثة تبني نماذج أعمال ومنتجات مالية خضراء ومستدامة، ليس فقط ليكون لها تأثير أفضل على البيئة والمجتمع، ولكن لتوفير ميزة تنافسية تؤهلهم للتواجد ضمن خريطة التدفقات النقدية والاستثمارات العالمية من خلال توسيع وتحديث التشريعات المرتبطة بالاحتيال وإجراءات الحماية تجاه العملاء والأسس التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم المخاطر. وضمن هذا الإطار، تأتي أهمية وظائف الرقابة الرئيسية، بما في ذلك الامتثال وإدارة المخاطر والتي يجب أن تواكب التقدم في مجالات الرقابة والتقدم التكنولوجي واستخدامات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي.

وضمن هذا الإطار، قام فريق العمل المكلف بتنفيذ أهداف ومبادرات المحور الثاني لخطة الاتحاد الاستراتيجية 2021-2025 حول تطوير أسواق راس المال ومواجهة المخاطر ودعم السيولة والاستدامة بالتعاون مع الأمانة العامة للاتحاد بعمل الدليل الاسترشادي حول أبرز الاتجاهات التنظيمية الحديثة في مجال الاستدامة ذات الأهمية للأسواق المالية العربية ، حيث استند فريق العمل في إعداد هذا الدليل على الجهود التي بذلت لدى عدد من الجهات العربية والإقليمية في هذا المجال، بما في ذلك المنظمات والهيئات الدولية المختصة في مجال الاستدامة، بالإضافة إلى التشريعات النافذة لدى أعضاء الاتحاد وغيرها. ويضم الدليل الاسترشادي مجموعة من الفصول تركز على المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية(IFRS (S1 – S2 الصادرة عن مجلس معايير الاستدامة الدولية ISSB، وآلية تعديل الحدود الكربونية CBAM الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، وقواعد وتوصيات عامة حول تجنب ممارسات الغسل الأخضر ، ووضع قواعد وتوصيات بشأن أسواق الكربون، ووضع قواعد وتوصيات حول معايير عمل الطرف الثالث المستقل، وقواعد وتوصيات حول الأطر التشريعية والقانونية لتنظيم قواعد ممارسات الاستدامة داخل الأسواق المالية العربية، وأوجه التعاون المحلي – التعاون الدولي، وملامح بناء القدرات من خلال البرامج التدريبية التي يمكن الاعتماد عليها لتعميق الفهم لدى الجهات والمؤسسات المالية الخاضعة للرقابة في شأن ممارسات الاستدامة والتمويل المستدام، ووضع قواعد ومقترحات حول الحزم التحفيزية التي يمكن تقديمها للجهات والمؤسسات المالية الخاضعة للرقابة من أجل تعزيز وتعميق ممارسات الاستدامة والتمويل المستدام.

ومما يذكر بأن الخطة الاستراتيجية للاتحاد للأعوام 2021-2025 قد أكدت بأن إصدار مثل هذا الدليل سيكون بصفة استرشادية تساعد الهيئات بالاتحاد، عند اعتماده، على زيادة الانسجام والتقارب بين التشريعات العربية، مما يسهم في تعزيز انسياب الاستثمارات بين دول الأعضاء بالاتحاد، آملين أن يسهم اعتماد هذا الدليل في تحقيق الأهداف المرجوة.

والله ولي التوفيق...

الأمانة العامة لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية

الفصل الأول: المفاهيم والمصطلحات

- **استدامة الشركات (Corporate Sustainability (CS**: تزايد الاهتمام بمفهوم استدامة الشركات بعد ظهور تقرير(World Commission on Environment and Development (WCED حيث أوضح مصطلح التنمية المستدامة في تقريره لعام 1987، "مستقبلنا المشترك" أن التنمية تكون مستدامة إذا أمكن تلبية الاحتياجات الحالية للشركات "دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة" (WCED, 1987).
- **انبعاثات الغازات الدفيئة**: هي الغازات الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري الذي يعد أشهر المصادر الناتج عن استخداماته المتعددة في الأنشطة البشرية، منها الأنشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية، وتتركز هذه الغازات في الغلاف الجوي مسببة ظاهرة الاحتباس الحراري.
- **ضريبة الكربون**: هي ضريبة تُفرض على محتوى الكربون في الوقود أو حجم الانبعاثات الكربونية المسببة للاحتباس الحراري(Global Warming) ، وهي تمثل شكل من أشكال "تسعير الكربون."
- **تسعير الكربون**: هو جميع ما يعرف بالتكاليف الخارجية لانبعاثات الكربون التي يتم تكبدها بصورة غير مباشرة نتيجة للأضرار التي تتحملها الدولة والأفراد من جراء الآثار البيئية لانبعاثات الكربون، وفي هذا السياق، يؤكد المسئولون بالمفوضية الأوروبية على أن ضريبة الكربون ليس المقصود منها استحداث أداة لزيادة الحصيلة الضريبية للاتحاد الأوروبي ولكن إيجاد وسيلة لتسعير الكربون وتحميل تكلفة انبعاثاته للملوثين كوسيلة لخفض الانبعاثات الضارة، مما يبطئ من تغير المناخ وآثاره السلبية على البيئة وصحة الإنسان.
- **المخاطر المادية**: هو مصطلح لأية مخاطر مرتبطة بأي شكل من أشكال التمويل. ويمكن أن تأخذ المخاطر شكل سلبي وهو الفرق بين العوائد الحقيقة والعوائد المتوقعة، أو عدم التأكد من العائد. وغالباً تدعى المخاطر المرتبطة بالاستثمار بمخاطر الاستثمار.
- **المخاطر الانتقالية**: تتمثل في الخسارة المحتملة في قيمة الشركات والأصول بسبب تحول العالم نحو اقتصاد منخفض أو محايد للكربون؛ إذ يُحتمل أن تؤثر السياسات المُناخية الأكثر صرامة على ربحية المشروعات عالية الكربون، والتي قد تنتقل آثارها للمؤسسات المالية الأكثر انكشافًا على الأولى.
- **اتفاقية باريس للمناخ**: اتفاق الدول على السعي إلى تعاون طوعي فيما بينها لتنفيذ مساهماتها المحددة وطنيا – National Determined Contributions (NDC) لإتاحة مستوى أعلى من الطموح في إجراءاتها المتعلقة بالتخفيفClimate Mitigation والتكيفClimate Adaptation وتعزيز التنمية المستدامة والسلامة البيئية، وذلك على النحو المبين تفصيلا فيما بعد.

- **معايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة: هو منظمة مستقلة تضع المعايير وتشجع الكشف عن معلومات الاستدامة المادية لتلبية احتياجات المستثمرين.**
- **التنوع البيولوجي مجموعة متنوعة من العديد من الكائنات الحية التي تشكل الحياة على الأرض**
- **تعويضـــات الكربون: هي تخفيض انبعاثات ثاني أكســـيد الكربون أو الغازات الدفيئة الأخرى من أجل التعويض عن الانبعاثات الناتجة في مكان آخر وتقاس التعويضـات بالأطنان من مكافئ ثاني أكسـيد الكربون CO2e حيث يمثل طن واحد من تعويض الكربون اختزال طن واحد من ثاني أكسيد الكربون أو ما يعادله من غازات الدفيئة الأخرى.**
- **الطرف الثالث المستقل: هي عملية الحصول على طرف مستقل للتأكد من أن العميل يطلب بالفعل تغييرًا أو يأمر بخدمة جديدة أو منتج، عن طريق إبقاء العميل على الهاتف (عادة عن طريق التحويل أو الاتصـــال بطريقة ثلاثية الأطراف) يسأل مقدمو خدمة التحقق عن طريق طرف ثالث العميل عن هويته وأنه هو صانع القرار المخول والتأكد من طلبه.**

الفصل الثاني: المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية(IFRS (S1 – S2 الصادرة عن مجلس معايير الاستدامة الدولية ISSB

أصدر مجلس معايير الاستدامة الدولية ISSB معيارين (IFRS S1–S2) في يونيو 2023، حيث يحدد معيار IFRS S1 متطلبات الإفصاح العامة المتعلقة بالاستدامة بينما يحدد معيار IFRS S2 متطلبات الافصاح المتعلقة بالتغيرات المناخية وتنشئ هذه المعايير لغة مشتركة للإفصاح عن ممارسات الاستدامة واثار التغيرات المناخية وتأثير المخاطر والفرص المرتبطة بها والتي تعد علامة بارزة في دعم ممارسات الاستدامة وذلك سعيا إلى التغلب على تعدد أطر الاستدامة المتعارف عليها عالميا وإقليميا من أجل ضمان إمكانية المقارنة بين سلوكيات الشركات المتعددة تجاه الاستدامة في الأسواق المختلفة، بناء على مجموعة من المعايير المتفق عليها والتي تتيح قدرً من معلومات وبيانات الاستدامة المتسقة والموحدة عبر الأسواق العالمية تنطبق هذه المعايير على الكيانات الربحية لكافة الشركات والقطاع العام على حد سواء.

وجاء ذلك على صعيد ما يُمثله تغير المناخ الذي يعد مصدرًا للمخاطر المادية والانتقالية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على المنظمات. كما أنه يشمل تداعيات الكوارث الطبيعية وتأثيراتها على سلاسل التوريد، مما يؤثر على استدامة الأعمال. ويتضح من الاتجاهات الراهنة أن الشركات تدرك أهمية زيادة الوعي بالمخاطر المحتملة المرتبطة بتغير المناخ ومع ذلك، فإن الشركات تظهر اهتمامًا متزايدًا بالإفصاح عن هذه المخاطر وتقدير تكاليف التأثيرات الناجمة عنها، مع مواكبة متطلبات المؤسسات المالية في مجال الامتثال لمعايير التمويل المستدام. ومع ذلك لا تزال هناك حاجة ملحة لتوجيهات دقيقة تُحدد كيفية تقييم مخاطر المناخ بشكل شامل، وتقدير تكاليفها بشكل دقيق، وكيفية إدارتها بطرق تتناسب مع التحديات الفردية التي تواجهها المنظمات.

كشفت الأحداث خلال السنوات الماضية عن جانبين حيويين: الجانب الأول يتعلق بضرورة توجيه التدفقات المالية نحو محافظ الاستثمار التي تعزز البيئة والاقتصاد ذو الانبعاثات الكربونية المنخفضة، وذلك تماشياً مع أهداف اتفاقية باريس، الجانب الثاني يركز على ضرورة الشفافية والإفصاح المناخي لدعم الكيانات المالية وأصولها في تحديد وإدارة مخاطر المناخ.

وعليه يمكن تنظيم الهيكل المتعلق بالتقييم والإفصاح عن المخاطر المرتبطة بالمناخ على النحو التالي:

1. تقييم المخاطر وإدارتها والإبلاغ عنها على المستوى المؤسسي: يتطلب ذلك فهمًا دقيقًا للمخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية التي قد تؤثر على الأعمال وتطبيق الاستراتيجيات لإدارتها، ويشمل الإفصاح عنها في التقارير المالية.
2. التواصل الداخلي لدمج الفرص في الاستراتيجيات: يتطلب التواصل الفعال داخل المؤسسة لضمان أن تُدرج فرص التكيف مع التغيرات المناخية في الاستراتيجيات الأساسية.
3. الإفصاح الخارجي لأصحاب المصلحة: يجب على الشركات الإفصاح عن المخاطر المناخية وكيفية التعامل معها للمستثمرين والجهات المعنية.
4. المتطلبات المحددة لإفصاح المؤسسة على مستوى النظام المالي: تحدد هذه المتطلبات المعايير اللازمة لإفصاح الشركات في النظام المالي لتقييم المخاطر المناخية وإدارتها.

5. **اتخاذ القرارات الداخلية لإزالة وتخفيض الانبعاثات الكربونية يتطلب ذلك اتخاذ قرارات مباشرة من الشركات للمساهمة في تقليل الانبعاثات والتأثيرات السلبية على المناخ.**
6. **تأثير الكشف العلني على الاستقرار المالي: يمكن أن يؤثر الكشف عن المخاطر المناخية بشكل كبير على الاستقرار المالي للأسواق وللشركات.**
7. **الشفافية والإفصاح المالي المرتبط بالمناخ: تسعى إلى تعزيز الأهداف العامة ودعم الاستقرار في النظام المالي.**

وفي إطار تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الشـــركات، يتم جمع كافة البيانات اللازمة والإبلاغ عنها للكشف عن المعلومات الحيوية بهدف تسهيل تقييم أداء الأبعاد البيئية والاجتماعية وحوكمة الاستدامة للشركات من قِبَل المساهمين والمستثمرين، وقد يُشكل هذا تحدياً ويتطلب وقتاً طويلاً ولكن هناك أدوات رقمية تُسهِّل هذه العملية.

ويشمل المستخدمون الأساسيون (أصحاب المصلحة) للبيانات المالية ذات الأغراض العامة مجموعة واسعة من الفئات التي تستفيد من هذه البيانات في اتخاذ القرارات وفهم الأداء المالي للشركات. من بين المستخدمين الأساسيين:

1. **المستثمرون: يعتمدون على البيانات المالية لفهم أداء الشركات واتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة.**
2. **المقرضون والدائنون: يستخدمون هذه البيانات لتقييم قدرة الشركات على سداد الديون والقروض.**
3. **المحللون الماليون: يقومون بتقييم الأداء المالي للشركات وإصدار التوصيات والتقارير المالية.**
4. **الموظفون والعاملون بالشركات: يهتمون بفهم الأداء المالي للمؤسسة التي يعملون بها واستقرارها.**
5. **الجهات الحكومية والتنظيمية: تحتاج إلى البيانات المالية لغايات التنظيم والإشراف.**
6. **العملاء والموردون: قد يستخدمون هذه البيانات لفهم قدرة المؤسسة على تلبية الطلب والاستقرار.**

وعليه فإن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS S1–S2) توفر معلومات إضافية حول الاستدامة وكيفية تأثيرها على الأداء المالي، حيث تركز هذه المعايير على المخاطر والفرص المالية المتعلقة بالاستدامة والتغير المناخي على المدى القصير والمتوسط والطويل، مما يمكّن المستخدمون الأساسيون من اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد بشكل أفضل.

أولاً: العناصر الرئيسية لمعيار IFRS S1 متطلبات الافصاح العامة المتعلقة بالاستدامة:

1. **الأســـاس المفاهيمي: يُعزز من قيمة المعلومات المالية المتعلقة بالاســـتدامة إذا كانت قابلة للمقارنة والتحقق وفهمها بسهولة، فيجب أن تكون هذه المعلومات ملموسة ويسهل التحقق منها لكي تكون فعّالة.**
2. **العرض العادل: يشير إلى ضرورة عرض معلومات الاستدامة ذات الصلة التي من المتوقع أن تؤثر بشكل معقول على مستقبل المؤسسة بشكل واضح وشفاف.**
3. **الأهمية النســـبية: يحدد أهمية المعلومات المالية بناءً على طبيعة المخاطر أو الفرص، فيؤكد الكشـــف عن المعلومات الأساسية التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على قرارات المستخدمين.**
4. **المؤسسة المبلغ: يتطلب أن يكون نطاق الإفصاح عن الاستدامة للشركة مماثل لنطاق إفصاحها المالي (بحيث يشمل الشركة والشركات التابعة المسيطر عليها وفقاً للوائح ذات الصلة).**

5. تكون معلومات الاستدامة المقدمة من قبل المؤسسة نفسها التي تقدم البيانات المالية.
6. المعلومات المتصلة: تشمل الروابط بين مخاطر وفرص الاستدامة، حيث تعكس العلاقات المعلومات الأساسية والمحتوى الأساسي للمؤسسة مثل الحوكمة والاستراتيجية وإدارة المخاطر.

يتألف معيار IFRS S1 متطلبات الافصاح العامة المتعلقة بالاستدامة من أربعة عناصر رئيسية:

1. الحوكمة: تتضمن عمليات الرصد والإدارة والإشراف على المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة داخل الكيان.
2. الاستراتيجية: تعكس النهج الذي تعتمده المؤسسة لإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة.
3. إدارة المخاطر: تشمل العمليات المستخدمة في تحديد وتقييم الأولويات ورصد المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة.
4. المقاييس والأهداف: توضح أداء المؤسسة فيما يتعلق بالمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة، وتشمل التقدم نحو أهداف محددة أو المطلوب تحقيقها قانونيًا أو تنظيميًا.

عند تحديد المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة التي قد تؤثر على توقعات الكيانات، يجب على معدي التقارير الالتزام بمعايير الإفصاح المتعلقة بالاستدامة وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والنظر في موضوعات الإفصاح في معايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة Sustainability Accounting Standards Board (SASB) وهي معايير قطاعية بحسب الصناعة (Sector-specific standards)، حيث يمكن أن تكون إرشادات إطار عمل Climate Disclosure Standards Board (CDSB).

وتشمل بعض المتطلبات العامة الأخرى ما يلي:

1. الحكم الداخلي: يجب أن يتم الحكم الداخلي عند تقديم المعلومات الدقيقة.
2. موقع المعلومات: قد يتم وضع المعلومات ضمن مجموعة الإفصاح المالي والمضمنة في تقرير مجلس الإدارة (التقرير السنوي) للشركة
3. توقيت الإفصاحات: يجب أن يكون توقيت الإفصاحات متسقًا مع تقارير المالية العامة، مع التعديلات اللازمة لأحداث تاريخ الرصيد اللاحق.
4. القابلية للمقارنة: يجب أن تكون جميع المعلومات قابلة للمقارنة من سنة إلى أخرى.
5. الامتثال للمعايير: عند تطبيق الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يجب على المنشأة تقديم بيان غير متحفظ للامتثال لتلك المعايير.
6. حظر نشر المعلومات: لا يمكن نشر أي معلومات يحظر القانون الكشف عنها.
7. أحكام غير مؤكدة: عندما يتم إصدار أحكام غير مؤكدة في القياس، يجب شرح أساس هذه الأحكام والافتراضات للمستخدمين الأساسيين، ومع مرور الوقت، يمكن استخدام تقديرات أكثر دقة.
8. تصحيح الأخطاء: في حالة اكتشاف أخطاء، يجب على المنشأة تصحيح أرقام الفترة السابقة بأرقام المقارنة ما لم يكن ذلك غير عملي.

هذه المعايير تضمن الشفافية والدقة في تقديم المعلومات المالية والمتعلقة بالاستدامة، مما يعزز الثقة والمقارنة الفعالة للبيانات.

يحتوي المعيار على الملاحق الخمسة التالية:

الملحق أ – المصطلحات المحددة.

الملحق ب – إرشادات التطبيق

الملحق ج – مصادر الإرشاد

الملحق د – الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة المتعلقة بالاستدامة

الملحق هـ – تاريخ النفاذ والانتقال

وتم إصدار وثيقتين إضافيتين لدعم المعيار:

- **الإرشادات المصاحبة بشأن المتطلبات العامة للمعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة**
- **أساس الاستنتاجات بشأن المتطلبات العامة للمعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة**

ثانيا: معيار الإفصاح عن الاستدامة IFRS S2 – الإفصاحات المتعلقة بالمناخ

يهدف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS S2 للإفصاحات المتعلقة بالمناخ إلى توجيه المؤسسة للكشف عن المعلومات حول المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ، والتي تكون ذات فائدة للمستخدمين الرئيسيين للتقارير المالية العامة لاتخاذ قراراتهم بشأن تخصيص الموارد للكيان.

يُركز المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS S2 على المخاطر المادية والانتقالية المتعلقة بالمناخ، فضلاً عن الفرص المتعلقة به كما يجب الإبلاغ فقط عن المخاطر والفرص المناخية التي تؤثر على آفاق المؤسسة وكذا الإفصاح عن الانبعاثات بنطاقاتها الثلاث 1scope، 2scope، 3scope. يتضمن المحتوى الأساسي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS S2 المواضيع الأربعة الرئيسية من IFRS S1 ، ولكن مع مزيد من التفاصيل المطلوبة للإبلاغ وفقًا للمعيار:

1. **الحوكمة: يشمل الإفصاحات حول عمليات الحوكمة والضوابط والإجراءات المستخدمة لرصد وإدارة والإشراف على المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ.**
2. **الاستراتيجية: تكشف المؤسسة عن النهج الذي يستخدمه لإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ، فيُطلب المزيد من الإفصاحات بشأن المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ، وكذلك تأثيراتها على نموذج الأعمال وسلسلة القيمة للمؤسسة. كما يُطلب الإفصاح أيضًا عن تأثيرات المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ على عملية صنع القرار فيما يتعلق باستراتيجية المنظمة، وكيفية تأثيرها على الآثار المالية وتدفقاتها النقدية بالإضافة إلى ذلك، يجب على المؤسسة تقديم**

تفاصيل حول مدى مرونة استراتيجية المؤسسة ونموذجه في مواجهة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ التي تم تحديدها.

3. إدارة المخاطر: تشمل العمليات المستخدمة لتحديد وتقييم وتحديد الأولويات ومراقبة المخاطر المتعلقة بالمناخ. ويتم التفصيل في مصادر البيانات ونطاق العمليات المدرجة في هذه العمليات وكيفية تقييم طبيعة الأحداث واحتمالية حدوثها وحجمها.
4. المقاييس والأهداف: يتضمن القسم المتعلق بالمقاييس والأهداف المتعلقة بالمناخ تفاصيل حول المقاييس المستخدمة والتقدم المحرز بما في ذلك الغازات الدفيئة والأهداف الكمية والنوعية المحددة، وتأثير ذلك على الكيان، كذلك تحديد الأهداف والكشف عن أدائها وتحليل الاتجاهات والتغيرات في أداء المؤسسة مقابل هذه الأهداف كجزء أساسي من المعيار

يتضمن الإفصاح عن موقع انبعاثات الغازات الدفيئة Scope 2 مع أي التزامات تعاقدية مصاحبة. أما بالنسبة لانبعاثات الغازات الدفيئة Scope 3، فيجب الكشف عن الفئات ضمن معيار المحاسبة وإعداد التقارير لسلسلة القيمة للشركات يتضمن Scope 2 وفق بروتوكول الغازات الدفيئة 2011 معلومات إضافية حول انبعاثات الفئة 15 للكيان، بالإضافة إلى انبعاثات الغازات الدفيئة ضمن Scope 3 المرتبطة بالاستثمارات، بالإضافة إلى النسب المئوية للأصول أو الأنشطة التجارية التي تتأثر بالمخاطر المادية والانتقالية المتعلقة بالمناخ، وكذلك الفرص المتاحة في هذا السياق.

يتعلق رأس المال المستثمر في المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ بفهم عميق لتأثيرات الغازات الدفيئة وكيفية تأثيرها على الاستثمارات والفعاليات التجارية سعر الكربون الداخلي لكل طن متري من غازات الدفيئة وكيفية تأثير ذلك على عملية صنع القرار وتأثير القضايا المناخية على أجور المسؤولين التنفيذيين ونسب المكافآت المرتبطة بها، فيتطلب استخدام معلومات موضوعية وداعمة. من المهم كشف الأسس المستخدمة في تحديد هذه الأجور والمكافآت، بما في ذلك الاعتماد على مقاييس قائمة على الصناعة وفقًا لإرشادات التنفيذ المستندة إلى الصناعة المتعلقة بالمعيار IFRS S2. بالنسبة لأهداف العمليات ذات الصلة بالمناخ، يجب الكشف عن الأهداف الكمية والنوعية المُحددة لمراقبة الأهداف الاستراتيجية، بما في ذلك الأهداف المطلوب تحقيقها بموجب القوانين واللوائح، ويشمل ذلك أيضًا الأهداف المتعلقة بانبعاثات الغازات الدفيئة، حيث يتطلب كل هدف الكشف عن المقاييس المستخدمة لتحديده والغايات وراء هذه الأهداف جزء أو كل المؤسسة الذي تنطبق عليه الأهداف، والفترة الزمنية المطبقة.

ويعتبر الجزء أو المجال الذي ينطبق عليه الهدف داخل الكيان، بالإضافة إلى الفترة الزمنية التي يتم فيها تطبيق الهدف، جزءًا أساسيًا للكشف عن تفاصيل الأهداف. كما يجب تحديد الفترة الأساسية التي يتم فيها قياس التقدم نحو الهدف وما إذا كان الهدف النوعي محددًا بشكل مطلق أو يتوقف على مستوى الأداء.

تمثل التحديدات المستمرة أساس الكشف عن كيفية التأقلم مع التغيرات في المعايير الدولية وكيف يؤثر ذلك على الأهداف المتعلقة بالمناخ. وينبغي الإفصاح عن الغازات الدفيئة المشمولة في كل هدف وما إذا كانت الانبعاثات تغطي النطاقات 1 أو 2 أو 3، ويجب كذلك الكشف عن الغازات الدفيئة الإجمالية والصافية.

ويجب توضـــيح كيفية تحقيق الأهداف المتعلقة بانبعاثات الغازات الدفيئة وما إذا كان ذلك يعتمد على نهج قطاعي لإزالة الكربون أو مبادرة الهدف القائمة على العلم. بالإضافة إلى ذلك، يجب الكشف عن استخدام أرصدة الكربون وكيفية تأثيرها على تحقيق أهداف الانبعاثات، والجهات الثالثة المشاركة في التحقق من هذه الأرصدة، وطبيعة أرصدة الكربون –هل هي تقنيات تكنولوجية أو اعتمادها على العناصر الطبيعية. كما ينبغي توضيح ما إذا كان التعويض الأساسي يتم من خلال تعويض أو إزالة الكربون، وأي عوامل أخرى ذات صلة.

وحول المعلومات الإضافية التي تتعلق بسلامة أرصدة/تعويضات الكربون التي يتوقع المؤسسة استخدامها؛

فيجب توضيح المعلومات الإضافية المتعلقة بسلامة أو استدامة أرصدة الكربون المتوقع استخدامها من قبل الكيان، بما في ذلك تفاصيل حول كيفية الحفاظ على هذه الأرصدة وتأمينها. ويتضمن ذلك النظام المستخدم لضمان أن الاستخدام الفعلي لهذه الأرصدة يتم بشكل موثوق وموثوق به.

أما بالنسبة لتحديد المقاييس المستخدمة لرصد التقدم نحو تحقيق الأهداف والكشف عنها، فيجب أن تكون هذه المقاييس شاملة ومتوافقة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية S1. كما ينبغي أيضًا أن تكون هذه المقاييس ملائمة لصناعة المؤسسة ومحددة بما يكفل الإفصاح الشفاف والدقيق بخصوص التقدم في تحقيق الأهداف المناخية.

<u>يحتوي المعيار على الملاحق الثلاثة التالية:</u>

الملحق أ – المصطلحات المحددة.

الملحق ب – إرشادات التطبيق

الملحق ج – تاريخ النفاذ والانتقال

<u>وتم إصدار وثيقتين إضافيتين لدعم المعيار :</u>

- **الإرشادات المصاحبة بشأن الإفصاحات المتعلقة بالمناخ**
- **أساس الاستنتاجات بشأن الإفصاحات المتعلقة بالمناخ**

ثالثا: متطلبات محتوى الإفصاح عن الاستدامة (IFRS)

أصبحت الاستدامة جزءاً حيوياً من التقارير المالية والمعلومات التي تقدمها الشركات، حيث تعتبر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ومعايير مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB) جزءاً من الاتجاه نحو الإفصاح الموحّد والشفاف بشأن الأداء المالي والمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ والاستدامة

وبينما يتعامل مجلس معايير الاستدامة الدولية مع الجوانب الأساسية للاستدامة، فإنها لا توصي بمؤشرات الأداء الرئيسية العالمية التي تتجاوز قياس والكشف عن انبعاثات الغازات الدفيئة من النطاقات 1 و 2 و 3 (GHG). بدلاً من ذلك، تحث الشركات على التركيز على فهم الأهمية النسبية للمخاطر المادية والاقتصادية المتعلقة بالمناخ واستخدام مقاييس قطاعية مناسبة مثل Sustainability Accounting Standards Board (SASB) حيث يعتبر إزالة الكربون التشغيلية وشراء تعويضات الكربون جزءًا من إدارة المناخ يُطلب من الشركات الكشف عن الانبعاثات المستهدفة ومصادر العمليات المباشرة وسلاسل القيمة والتعويضات بالنسبة للمخاطر المناخية. ويجب أن تتنوع تلك المخاطر بين المخاطر المادية والاقتصادية والقانونية والسياسية والتكنولوجية وغيرها، مما يؤثر على سلوك المؤسسة وسمعتها ويجب أن تقوم الشركات بتقييم هذه المخاطر وإدارتها بناءً على طبيعة عملها والتحديات التي تواجهها مما يعزز الشفافية ويمكِّن المستثمرون وأصحاب المصلحة من فهم كيفية تعامل الشركات مع المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ، وكيفية تكييفها مع التغيرات البيئية والاقتصادية في المستقبل.

الفصل الثالث: آلية تعديل الحدود الكربونية CBAM الصادرة عن الاتحاد الأوروبي

تأتي آلية تعديل الحدود الكربونية الأوروبية CBAM– Carbon Border Adjustment Mechanism في إطار المعايير البيئية التي يطبقها الاتحاد الأوروبي من خلال نظام Emission Trading System، المطبق من 2005، والذي يهدف إلى الحد أو التقليل من نسبة انبعاثات الغازات الدفيئة بحد أقصى يحدده النظام الأوروبي للمؤسسة. كما يسمح النظام للمشاركين بشراء أو بيع حصة الانبعاثات المتبقية حتى لا يكون تخفيض نسبة الانبعاثات أمرًا مكلفًا، وهناك حد أقصى لنسبة الانبعاثات المتاحة، وبالتالي يُطلب من المؤسسة الإبلاغ عن نسبة الانبعاثات لديها بشكل سنوي.

وفي هذا السياق، يعمل نظام EU Emissions Trading System (ETS)، على مبدأ "الحد الأقصى والمبادلة– Cape and Trade"، حيث يضع سقفا للكمية الاجمالية لبعض الغازات الدفيئة، ويتم تقليل الحد الأقصى بمرور الوقت بحيث ينخفض اجمالي الانبعاثات، ويغطي عدد من القطاعات أهمها: توليد الطاقة والحرارة، والمنشئات الصناعية كثيفة الاستهلاك للطاقة.

وبموجب نظام EU Emissions Trading System (ETS)، تحصل الشركات/ المؤسسات على مخصصات الانبعاثات، والتي يمكنها تداولها فيما بعد بين الشركات مع بعضها البعض حسب الحاجة في نهاية كل عام، ويجب على الشركات تقديم مخصصات كافية لتغطية جميع انبعاثاتها، إذا ما خفضت أحد الشركات انبعاثاتها فيمكنها الاحتفاظ بالمخصصات لتغطية احتياجاتها المستقبلية أو بيعها لمنشأة أخرى تفتقر إلى المخصصات.

وللآلية عده أهداف رئيسية من أهمها تحقيق الحياد الصفري للانبعاثات (net–zero emissions) بحلول عام 2050 وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبه 55% بحلول عام 2030 كما تعمل الآلية على تقليل فروق الأسعار بين المنتجات المحلية والمستوردة التي تعاني من الزيادة في تسرب الكربون , حيث ان بعد تطبيق نظام CBAM ستدفع الشركات الاجنبية رسوم ثاني أكسيد الكربون بما يعادل ما تدفعه الشركات الأوربية بالفعل في سوق الكربون. وكان النظام السائد قبل تطبيق CBAM هو عدم قدره الصناعات الأوربية المحلية علي المنافسة مع المنتجات المستوردة الرخيصة كما تحاول الدول الأوروبية مواجهه خطر تسرب الكربون الذي يحدث عندما يتجه بعض المصنعين المحليين لنقل الإنتاج لدوله اقل صرامه تجاه قضيه التغيرات المناخية، وهو امر يترتب عليه زياده في الانبعاثات الكربونية، وخساره حصه من السوق لصالح المنافسين الأجانب، وتهديد فاعليه السياسات الهادفة لخفض الانبعاثات الكربونية العالمية نظرا لإمكانية ان تشهد دول ما انخفاض في انبعاثات الغازات الدفيئة بسبب ابتعاد الشركات الملوثة للبيئة عنها لصرامتها تجاه قضيه التغيرات المناخية وهذه الخطوة قد تؤدي الي زياده الانبعاثات في الدول التي استقبلت تلك الشركات , مما يعني ان إجمالي الانبعاثات العالمية قد يرتفع في نهاية المطاف بسبب سياسات الدول الأقل صرامه تجاه التغيرات المناخية وهو الامر الذي تحاول الدول الأوروبية منعه بفرض رسوم على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون علي المنتجات المستوردة مرتفعة الكربون.

ويأتي مفهوم ضـريبة الكربون بأنها ضـريبة تُفرض على محتوى الكربون في الوقود أو حجم الانبعاثات الكربونية المسـببة للاحتباس الحراري (GHG)، الناتجة عن استخدام الوقود الأحفوري، وهي تمثل شكل من أشكال "تسعير الكربون". ويعرف تسـعير الكربون على أنه حاصـل جمع ما يعرف بالتكاليف الخارجية لانبعاثات الكربون Externalities التي يتم تكبدها بصورة غير مباشرة نتيجة للأضرار التي تتحملها الدولة والأفراد من جراء الآثار البيئية لانبعاثات الكربون.

وفي هذا السياق، يؤكد المسؤولون بالمفوضية الأوروبية على أن ضريبة الكربون ليس المقصود منها استحداث أداة لزيادة الحصيلة الضريبية للاتحاد الأوروبي ولكن إيجاد وسيلة لتسعير الكربون وتحميل تكلفة انبعاثاته للملوثين كوسيلة لخفض الانبعاثات الضارة، مما يبطئ من تغير المناخ وآثاره السلبية على البيئة وصحة الانسان.

وعليه تبنى الاتحاد الأوروبي في ديسـمبر 2022 آلية تعديل حدود الكربون "CBAM"، تفرض على وارداتهم الصـناعية للخضـوع للمعايير البيئية المطبقة داخل الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال رسـوم على الانبعاثات الكربونية المرتبطة بإنتاجها في البداية سـتغطي تشـريعات الاتحاد الأوروبي سـتة قطاعات وهي (الاسـمنت، الحديد والصـلب، الألومنيوم، الأسـمدة، الكهرباء، الهيدروجين)، وتم اختيار هذه القطاعات وفقا لثلاثة محددات هي:

1. الخطورة العالية لحدوث التسرب الكربوني.
2. تغطي هذه القطاعات نسبة تزيد عن 45% من اجمالي انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون.
3. توافر عوامل الجدوى الاقتصادية والتأثير العملي الفعال لفرض ضريبة الكربون على أنشطة هذه القطاعات.

ومن المحتمل أن يتم توسيع نطاق آلية حدود الكربون لتشمل قطاعات أخرى في المستقبل القريب.

سـتخضـع الآلية لفترة انتقالية Transitional Phase اعتباراً من الأول من أكتوبر 2023، وسـيتعين على الشـركات الأوروبية المسـتوردة منذ ذلك التاريخ الإعلان عن الانبعاثات المرتبطة بعملية انتاج السـلع التي تسـتوردها من خلال تقديم تقارير ربع سـنوية دون تحمل أعباء مالية حتى نهاية ديسـمبر 2025 (الفترة من 1 أكتوبر 2023 حتى 31 ديسـمبر 2023 هي فترة التسـجيل، وبدء من يناير 2024 يبدأ تقديم التقارير ربع السـنوية) سـتنتهي الفترة الانتقالية في بداية 2026، حيث سـيبدأ المسـتوردون في دفع الضـريبة. علما بأن هذا التاريخ يتزامن مع الإلغاء التدريجي للبدلات المجانية الممنوحة للمصـنعين في أوروبا بموجب نظام تداول الانبعاثات الخاص بالاتحاد الأوروبي، ويحدد تشـريع آلية تعديل حدود الكربون CBAM، جدولاً زمنياً للإلغاء التدريجي الكامل للبدلات المجانية بين عامي 2026 و2034.

كما أنه سيتم تطبيق آلية CBAM، بداية من 1يناير2026، بشكل تدريجي حيث سيتم تغطية نسبة من الانبعاثات بدء من 2.5%، في عام 2026، وصولا إلى 100%، في عام 2034، وأن الشركات ستستفيد من المخصصات حتى عام 2034، كما أن قيمة الضريبة التي سيتم سدادها في السنوات الأولى من التطبيق ستكون منخفضة نسبياً.

- <u>الالتزامات المتعلقة بالإبلاغ عن الانبعاثات</u>: خلال الفترة الانتقالية التي تبدأ في 1 أكتوبر 2023، سـتقوم الشـركات بالإبلاغ عن الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة، وسيتم إعداد تقرير ربع سنوي عن هذه الانبعاثات.

- **الالتزامات المتعلقة بشهادات آلية الكربون CBAM Certificates: بداية من 1 يناير 2026 (فترة التطبيق الكامل) سيتم تطبيق الإجراءات التالية: سيقوم المستوردون الأوروبيون بشراء شهادات الكربون والتي سيتم تحديد سعر الكربون فيها وفقا لمتوسطات الأسعار المحددة أسبوعيا من خلال نظام تداول الانبعاثات الخاص بالاتحاد الأوروبي EU Emissions Trading System (ETS) وعلى المستورد الأوربي الإبلاغ في 13 مايو من كل عام عن كمية السلع التي قام باستيرادها في العام السابق وكمية الانبعاثات المتعلقة بها، وتسليم شهادات CBAM، تغطي هذه الكمية من الانبعاثات وفي حال تمكن المستورد الأوروبي تقديم اثبات مؤكد من طرف ثالث أن سعر الكربون للانبعاثات المتعلقة بالسلعة التي قام باستيرادها قد سبق سداده في مرحلة سابقة على الاستيراد (اثناء انتاج السلعة على سبيل المثال) فأنه يحصل على خصم من ضريبة الكربون مناظر للقيمة التي سبق سدادها كما يتم حساب قيمة ضريبة الكربون CBAM Obligation الواجب سداده بداية من عام 2026 (كمية الانبعاثات الفعلية مطروحا منها كمية الانبعاثات التي يغطيها نظام EU Emissions Trading System (ETS) لوزن السلعة المستوردة بالطن مضروبا في متوسط سعر الكربون الأسبوعي في نظام EU Emissions Trading System (ETS) ، وتخصم من قيمة CBAM Obligation، أية التزامات مالية ثبتت سدادها داخل الدولة المصدرة عن سعر الكربون للانبعاثات الخاصة بإنتاج السلعة. وعليه سيدفع المستوردون فقط حصة الانبعاثات التي لا يحصل عليها المصنعون الأوروبيون مجانا، بهدف معاملة الشركات المصنعة المحلية والخارجية على قدم المساواة، ذلك لعدم انتهاك ضريبة القيمة الأوروبية لقواعد منظمة التجارة العالمية.**

الفصل الرابع: قواعد وتوصيات عامة حول تجنب ممارسات الغسل الأخضر

لا تضمن هيئات أسواق رأس المال أن الأوراق المالية "خضراء" بالفعل (صديقة للبيئة)، وبالتالي تعتمد الهيئة على التقرير المقدم من المراجع المستقل، وعليه يخضع إصدار الأوراق المالية ذات الشأن لتعليمات إصدار الأوراق المالية السارية في الهيئة.

تعزز هيئات أسواق راس المال السياق الرقابي المرتبط بعوامل الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك أسواق السندات والصكوك، للتأكد من استمرار تلبية الإرشادات لمتطلبات الشفافية الكافية وحماية المستهلك وتثبيط ظاهرة الغسل الأخضر، بما يتناسب مع المعايير الدولية دائمة التطور.

لا تخضع الأوراق المالية الخضراء لنظام قانوني محدد، ولكنها تلتزم بشكل عام بالمبادئ العامة التي تحكم العلاقة بين المصدر والمستثمر، والمتمثلة بالشروط التعاقدية المتفق عليها.

يجب أن تحدد التشريعات الرسمية جهات الاختصاص التي تقوم بالإعلان البيئي، سواء حكومية أو خاصة، ويجب أن تكون مسجلة لدى الجهات المعنية.

<u>أهمية المراجعة المستقلة بتجنب ممارسات الغسل الأخضر</u>

فيما يخص المراجعة المستقلة يجب على المصدر التعاقد مع مراجع مستقل مؤهل بهدف:

- طمأنة المستثمرين حول الأثر الإيجابي للمشاريع على البيئة الأمر الذي يساهم في إنجاح الإصدار.
- حماية سمعة المصدر ضد الادعاءات المحتملة المتعلقة بالغسل الأخضر، خاصة في حالة الإخفاق في تحقيق النتائج المرجوة من المشروع.
- مساعدة المصدر على تحديد أفضل المشاريع وإعداد المستندات اللازمة المتعلقة بها وإعطاء صورة أوضح للمستثمرين.

<u>واجبات الجهات المصدرة (الشركات) بشأن مكافحة الغسل الاخضر</u>

- التوعية بشأن المنتج الأخضر، لاسيما ان ضعف المعلومات المتاحة في كثير من الأحيان يقود إلى ضعف الوعي لدى شرائح المستثمرين والمستهلكين عامة.
- تجنب العبارات و/أو اللغة المستخدمة المبالغ بها، والتي قد تخلق انطباعاً لدى المستثمرين بأن منتجاتها أكثر استدامة بيئياً مما هي عليه في الواقع.
- الحرص على استخدام العلامات والرموز المتفق عليها عالمياً من الناحية البيئية وعدم الادعاء بوجود منتج أخضر أو صديق للبيئة لمنتج معروف أنه ملوث للبيئة ومسبب للأمراض.
- الإفصاح المستمر للموافقات الرسمية بشأن أن المنتج هو صديق للبيئة وكذلك نشر المواثيق الأخلاقية ومدونات قواعد السلوك
- أن يكون ضمن هيكلها التنظيمي جهة مختصة بالإدارة البيئية تختص بمتابعة الامتثال للقوانين البيئية ذات العلاقة.

الفصل الخامس: وضع قواعد وتوصيات بشأن أسواق الكربون الطوعية

شـــهدت الثمانينيات والتســـعينيات من القرن الماضـــي وعيًا متزايدًا بمخاطر تغير المناخ والحاجة لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بدءًا من المؤتمر العالمي الأول للمناخ في عام 1979، وتوج الاهتمام بالتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغير المناخ UNFCCC في قمة الأرض عام 1992 في ريو دي جانيرو ثم تم توقيع بروتوكول كيوتو Kyoto Protocol في عام 1997، والذي كان أول وسيلة لتجارة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أو ما نسميه "أسواق الكربون".

وأطلقت الحكومة المصرية أول سوق أفريقي طوعي لإصدار وتداول شهادات الكربون، وذلك على هامش فعاليات قمة المناخ COP27، حيث يعتبر منصة لمساعدة الكيانات الاقتصادية العاملة في مختلف الانشطة الانتاجية في مصر وافريقيا على الانخراط في أنشطة خفض الانبعاثات الكربونية والاستفادة من استصدار وبيع شهادات بموجب الخفض لصالح شركات أخرى ترغب في معاوضة انبعاثاتها الكربونية التي يصعب تخفيضها. وبالتالي، تساعد أسواق الكربون الطوعية للشركات في استعادة جزء من انفاقها الاستثماري الموجه لخفض الانبعاثات الكربونية الناتجة عن ممارسة أنشطتها واعادة استثمار هذه الموارد في تحقيق الهدف الاكبر وهو الحياد الكربوني الذي تسعى لتحقيقه كل دول العالم.

وفي ديسمبر 2022، أصدر مجلس الوزراء قرار رقم 4664 لسنة 2022 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال والذي تم فيه تعريف شهادات الكربون كأدوات مالية قابلة للتداول كما نص القرار كذلك على تشكيل لجنة بقرار من مجلس إدارة الهيئة بالتنسيق مع وزارة البيئة وممثلين عن الجهات المعنية، تسمى "لجنة الإشراف والرقابة على وحدات خفض الانبعاثات الكربونية" حيث تتولى اللجنة وضع القواعد الخاصة بإصدار شهادات خفض الانبعاثات الكربونية وإتاحتها للتداول، والإشراف والرقابة عليها.

وأصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية ابريل 2023، قرار رقم 57 لسنة 2023 بشأن تشكيل لجنة الإشراف والرقابة على وحدات خفض الانبعاثات الكربونية واختصاصاتها، حيث نص القرار على أن تشكل اللجنة برئاسة رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية وعضوية ممثلي كل من الهيئة العامة للرقابة المالية، ووزارة البيئة، والبورصة المصرية بالإضافة إلى عضو من ذوي الخبرة من الجهات العاملة في مجال أسواق الكربون وتختص اللجنة بموجب القرار بإعداد القواعد الخاصة بإصدار شهادات خفض الانبعاثات الكربونية، وإعداد قواعد الإشراف والرقابة على شهادات خفض الانبعاثات الكربونية بما يشمل متطلبات الإفصاح المستمر والشفافية لمشروعات وبرامج خفض الانبعاثات الكربونية، وكذلك إعداد معايير اختيار جهات التحقق والمصادقة لمشروعات خفض الانبعاثات الكربونية، وإعداد القواعد الاسترشادية الخاصة بمعايير نزاهة ومصداقية شهادات خفض الانبعاثات الكربونية.

وفي سياق حرص الهيئة العامة للرقابة المالية علي بناء سوق منظم لتداول شهادات خفض الانبعاثات الكربونية الطوعية من خلال وضع الأطر التشريعية اللازمة لتوفير بيئة عمل هذا السوق، فقد اتخذت الهيئة العديد من الخطوات الجادة في هذا الشأن منذ الإعلان عن السوق خلال فعاليات الدورة الـــ 27 لمؤتمر الأمم المتحدة لتغيير المناخ بمدينة شرم الشيخ ومن

أهمها قامت الهيئة بالتعاون والتنسيق مع المجلس الأعلى للاعتماد- EGAC بشأن حصول المجلس على حقوق منح الاعتمادات الدولية المطلوبة للشركات المصرية (شهادات الايزو ISO 14065 – ISO 14066 – ISO 17029) لمنح جهات التحقق والمصادقة الاعتماد وذلك ضمن جهود الهيئة لتفعيل السوق المحلي وخفض تكلفة عملية التحقق والمصادقة والتي تعد أحد أهم العقبات التي تواجه سوق الكربون الطوعي محليا، كما ستقوم الهيئة بعمل أدلة استرشاديه مفصلة عن كيفية اصدار الشركات لشهادات الكربون الطوعية والتشريعات المنظمة للسوق لتكون بمثابة مرجع للشركات الراغبة في إصدار او شراء شهادات خفض الانبعاثات الكربونية وإصدار ميثاق النزاهة لسوق الكربون والذي سيحتوي على المبادئ العامة للتعامل في سوق الكربون وما يجب مراعاته من مبادئ في هذا الشأن.

الفصل السادس: وضع قواعد وتوصيات حول معايير عمل الطرف الثالث المستقل

- أن يكون له هيكل تنظيمي وإجراءات عمل ذات صلة لتنفيذ أعمال المراجعة والتدقيق والتأكيد.
- يفضل أن يكون لديه خبرة باستخدام عائدات الأوراق المالية الخضراء ومؤشرات الأداء والاستراتيجيات المتعلقة بالاستدامة في سياق الجهة المصدرة.
- توظيف الموظفين المناسبين ذوي الخبرة اللازمة والمؤهلات الخاصة بنطاق المراجعة والتدقيق والتأكيد.
- يفضل أن يكون لديه تغطية تأمينية تجاه المسؤولية المهنية .
- يجب أن تتضمن مراجعة الطرف الثالث المستقل أو تشير بالحد الأدنى الى المعلومات التالية.
  - وصف عام للهدف ونطاق العمل وطبيعة العمل.
  - أوراق اعتماده كمراجع الخارجي.
  - أوراق الاعتماد المطلوبة لتقييم مؤشرات الأداء الرئيسية وما يتصل بها.
  - المعايير والمبادئ الاساسية للأوراق المالية المرتبطة بالاستدامة.
  - المخاطر البيئية ومخاطر الاستدامة وآثارها على الأوراق المالية الخضراء.
  - بيان حول سياسة الاستقلالية وتضارب المصالح مع الجهة المصدرة وأي جهة أخرى.
  - تعريف بالمنهج التحليلي المستخدم.
  - استنتاجات أو مخرجات تقرير المراجعة.
  - أي قيود على المراجعة.
- لا يعتبر تقرير الطرف الثالث المستقل بديلاً بأي حال من الأحوال عن إفصاح الجهة المصدرة طوال مدة الاوراق المالية الخضراء عما يلي:
  - نتائج المراجعات الخارجية المستقلة.
  - تعهدات المصدر أمام حملة الأوراق المالية الخضراء.
  - جميع المبادئ المذكورة في وثيقة مواءمة الأوراق المالية الخضراء (نشر الإصدار) والوثائق المصاحبة.
  - كيفية استخدام عائدات الاصدار (المشاريع وأنواع المشاريع الممولة، والأموال التي تم إنفاقها على هذه المشاريع، والأرصدة الفائضة).
  - الآثار البيئية للمشاريع الممولة باستخدام عائدات الاصدارات الخضراء بطريقة مفهومة وقابلة للمقارنة باستخدام نفس المؤشرات، وإذا تغيرت المؤشرات فيجب الكشف عنها.
  - أي حدث يتوقع أن يكون له تأثير على الاداء البيئي للمشروع أو على الجدوى الاقتصادية للمشروع.

الفصل السابع: قواعد وتوصيات حول الأطر التشريعية والقانونية لتنظيم قواعد ممارسات الاستدامة داخل الأسواق المالية العربية.

القواعد والتوصيات المتعلقة بتنظيم ممارسات الاستدامة داخل الأسواق المالية العربية تشكل أساسًا حيويًا لتعزيز المسؤولية المالية والاجتماعية للشركات وتعزيز التنمية المستدامة. هذا يمكن أن يتم من خلال:

التوجيه الحكومي: دعم من الحكومات لتبني المعايير الدولية وتطبيقها، سواء من خلال إصدار التشريعات الداعمة أو التشجيع على الامتثال الطوعي لهذه المعايير.

تطبيق معايير دولية: عن طريق اعتماد المعايير الدولية، يمكن للأسواق المالية العربية تحقيق الشفافية في التقارير المالية والبيئية والاجتماعية، وهذا يمكن أن يدعم اتخاذ القرارات المستنيرة وتقييم الأثر المالي للممارسات المستدامة.

تطوير معايير محلية: من المهم وضع معايير محلية تناسب احتياجات وظروف الأسواق المالية العربية. يجب أن تكون هذه المعايير شاملة وتغطي الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة لتعكس الأولويات المحلية وتحقق التنمية المستدامة

تشجيع الشفافية والإفصاح: يجب وضع قواعد تشجع الشركات على الكشف بشكل كامل ودوري عن أدائها البيئي والاجتماعي والحوكمة، مما يعزز الثقة ويساهم في صنع قرارات الاستثمار المستدامة، وذلك من خلال:

- إتاحة الإفصاح الاختياري للشركات حول معلومات استدامتها يمكن أن يكون خيارًا عمليًا يسمح للشركات بالتحضير والتكيف مع المعايير والوسائل المطلوبة لتقديم معلومات ذات جودة.
- فرض بعض الإلزاميات على الشركات للكشف عن معلومات استدامتها أو شرح عدم وجودها يمكن أن يكون له تأثيرًا إيجابيًا في وضع أهداف الاتصال والمرونة المطلوبة دون فرض قواعد صارمة جدًا.
- توجيهات المستقبل للقواعد المتعلقة بالإفصاح عن استدامة الشركات تعطي الشركات وقتًا كافيًا للتكيف مع التغييرات المحتملة، وهو أمر مهم خاصة إذا كانت السلطات تتطلع إلى تحويل النهج من الاختياري إلى الإلزامي.
- تجنب خلق التزامات جديدة للشركات التي قد تجد صعوبة في الامتثال لها، وهذا يأخذ في الاعتبار التباين في الحجم والقدرات بين الشركات. وقد يكون مناسبًا إلزام مجموعة فرعية من الشركات بالامتثال للمعايير بناءً على عوامل مثل الحجم أو النشاط.
- إدخال مفهوم الاستدامة في التعريفات الحالية يعكس تطور الأفكار والأولويات في السوق المالية، مما يعزز أهمية تضمين معلومات الاستدامة كجزء من البيانات المالية والتشريعات المحلية.

التوجيهات والإرشادات: تقديم توجيهات وإرشادات واضحة للشركات حول كيفية تحضير وتقديم التقارير المالية والبيئية والاجتماعية وفقاً للمعايير الدولية. ويشمل ذلك الأساليب المثلى للإبلاغ والمعايير المطلوبة.

التشريعات الضريبية والحوافز: يمكن استخدام السياسات الضريبية والحوافز لتشجيع الشركات على اتباع ممارسات أكثر استدامة، مما يعزز التزامها بالأهداف المستدامة.

التعليم والتدريب: يُعتبر توفير برامج تعليمية وتدريبية للمحترفين في الأسواق المالية حول الاستدامة أمراً حيوياً، حيث يسهم في تطوير الخبرات وفهم الأسس والمعايير المستدامة.

الرقابة والمراقبة: من خلال زيادة الرقابة والمراقبة من قبل السلطات المالية، يتم ضمان التزام الشركات بالمعايير والقواعد المستدامة.

تشجيع الاستثمار المستدام: يمكن تعزيز الاستثمارات المستدامة من خلال توفير مزايا للمستثمرين الذين يستثمرون في الشركات المتوافقة مع معايير الاستدامة سواء عبر الإعفاءات الضريبية أو الدعم المالي للمبادرات المستدامة.

الشراكات الدولية: تعزيز التعاون الدولي والشراكات مع منظمات دولية لتبادل المعرفة والخبرات وضمان تطبيق المعايير بشكل فعّال على المستوى العالمي.

الفصل الثامن: أوجه التعاون المحلي – التعاون الدولي

يلعب التعاون المحلي والتعاون الدولي دوراً حيوياً في تعزيز الاستدامة والتنمية على المستويين الوطني والدولي.

1. **<u>التعاون المحلي:</u>**

- **الشـراكات الحكومية والخاصـة: تعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص يسـهم في تبادل المعرفة والخبرات وتقديم الدعم المالي والتقني للمبادرات الاستدامة والمشاريع التنموية.**
- **الشـراكات المجتمعية: يمكن للتعاون مع المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية لتعزيز الوعي وتقديم الدعم لمبادرات البنية التحتية المستدامة وتعزيز التنمية المحلية.**
- **التبادل الداخلي للخبرات: يسـهم تبادل الخبرات والمعرفة بين المؤسـسـات والجهات المحلية في تعزيز الممارسـات الجيدة والتقنيات الحديثة في مختلف المجالات مثل الزراعة المستدامة والبنية التحتية الخضراء.**

2. **التعاون الدولي:**

- **الاتفاقيات والمعاهدات الدولية: تكوين اتفاقيات ومعاهدات دولية تعمل على تعزيز الاسـتدامة والحد من التغير المناخي، مثل اتفاقية باريس للمناخ وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.**
- **التمويل الدولي: تقديم الدعم المالي والتمويل الدولي للبلدان النامية لمسـاعدتها في تطبيق المشـاريع البيئية والاجتماعية المستدامة.**
- **البحوث والتطوير: يمكن أن يقود التعاون الدولي في مجالات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إلى ابتكارات تسهم في حل المشاكل البيئية والاقتصادية الكبرى.**
- **التبادل الثقافي والتعليمي: يسـاهم تعزيز التبادل الثقافي والتعليمي في نقل المعرفة والفهم المتبادل للقضـايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية.**

الملحق رقم (1)

أعضاء فريق العمل المكلف بتنفيذ مهمة إعداد الدليل الاسترشادي حول أبرز الاتجاهات التنظيمية الحديثة في مجال الاستدامة ات الأهمية للأسواق المالية العربية

م	أسم الهيئة	أسم العضو	الوظيفة
1	الهيئة العامة للرقابة المالية –مصر	ا/ نورهان أشرف	أخصائي تمويل مستدام –رئيس فريق العمل
2	لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها – الجزائر	أ/ ياسمينة خالفي	مديرة فرعية بمديرية العمليات والمعلومات المالية
3	هيئة قطر للأسواق المالية – قطر	أ/ كلثم ناصر بومديش	باحث علاقات دولية
4	هيئة سوق راس المال الفلسطينية	ا/ سامر الكخن	مدير دائرة الرقابة على عمليات السوق
5	هيئة سوق راس المال الفلسطينية	ا/ لارا عوينه	مراقب تداول